ملف البيئة

باحثون بيئيون عراقيون : البيئة العراقية مخرّبة وتحتاج سنوات لإصلاحها

الثقافة والوعي البيئيان ، عنصران تسعى المجتمعات المتحضرة والراقية دوما الى ترسيخهما واشاعة مفاهيمهما وصوغهما على وفق تشريعات قانونية وضوابط ولوائح نظامية وتعليمات لا يمكن للفرد او الجماعة خرقها او التجاوز عليها ، لانها سنت ووجدت لكي ينعم الجميع بحياة رخية تكتنفها الصحة والجمال ، ان أول شروط تحسين البيئة هو توعية المجتمع وأفراده بواقعهم البيئي ، والتخطيط لمشاريع تتعلق بتغيير ذلك الواقع من خلال اشراك المجتمع في جميع فعاليات التغيير المطلوب ، إذ ان الممارسة الجمعية هي الداعم الاستراتيجي لديمومة بناء البيئة وتحسينها. ان اقحام أفراد المجتمع في مهمة تحسين البيئة لم يعد ترفا اجتماعيا ، او حكرا على العلماء والاختصاصيين لا سيما في العراق الذي يشهد تدهورا بيئياً خطراً ، وانما هو ضرورة ملحة تستدعي تضافر كل الجهود من اجل ترميم وإعادة اعمار البيئة العراقية المدمرة من خلال تهيئة مستلزمات توريث قيم بيئية حضارية الى الاجيال المقبلة وتقديم نماذج ملموسة التأثير البيئي بشرط ان يكون الأصل ايجابيا ازاء المتطلبات البيئية الراهنة.ولتسليط الضوء على أهمية الوعي البيئي وخطورة ما يكتنف البيئة العراقية من اضرار وتهديدات زارت (المدى) (مركز البحوث البيئية في الجامعة التكنولوجية) والتقت اولا مدير المركز الدكتور (ص. ف) الذي حدثنا قائلا :

يأتي يوم البيئة العراقي كل عام ويمر دون ان تسجل انجازات تذكر لصالح البيئة العراقية، اذا لم نقل تسجل انتكاسات جديدة، ويؤسفني القول، ان العمل في مجالات البيئة صار وسيلة للارتقاء الوظيفي والحصول على المال وكسب فرص السفر والدراسات والوظائف المرموقة، اذ يعلم الجميع ان البيئة صارت محط انظار ومحل اهتمام العالم باسره، ليس على الصعيد الشعبي فحسب، بل على الصعد العلمية والسياسية والاقتصادية والإنسانية الدولية والمحلية.

ويوضح مدير المركز : ان البيئة العراقية اليوم تحتاج الى تحرك فعلي جاد ومنظم ينطلق من تضافر جهود المجتمع المدني والحكومي والدولي، يبدأ من خطة شاملة تستوعب الجميع ليعرف كل دوره، لان المسبب للتلوث سواء كان فردا او جماعة يجب ان يكون له الدور الاول في الحد منه والانصياع للضوابط والقوانين المحلية والعالمية التي تعنى بالبيئة إضافة الى تنمية الوازع الذاتي للاهتمام والعناية بها، وكذلك المؤسسات العلمية والاستشارية في العراق هي الأخرى لها دور أساس في التقييم ووضع الحلول والتصاميم للمشكلات البيئية في العراق على ان يكون العمل على وفق خطة تنسيقية وكل حسب اختصاصه، والملاحظ الان ان الجهات العلمية تتجاوز اختصاصها، مما يجعل المنجز ضعيفا، فضلا عن احتمالية تكراره من اكثر من جهة لعدم وجود تنسيق مسبق واضح، اما الدور الحكومي والسياسي، فيجب ان يتركز على التشريع والنظم التي تساعد في التنفيذ والمراقبة وتوفير التمويل الذي يعد العامل الأساسي في ضمان نجاح العملية البيئية برمتها، ونأمل ان يكون كل العراقيين يدا واحدة لبناء أسس رصينة للعمل البيئي المشترك المبني على النظريات العلمية الحديثة والمستلهم لتجارب العالم المتحضر والخطط الادارية التي تركز على الاولويات والاسبقيات الصحيحة التي تضع الوطن والبيئة في اولى الاولويات واهم الأسبقيات.

اعد الملف : شاكر الميام

حماية البيئة.. فريضة شرعية

لقد خلق الرب البيئة ليجعلها مراحا لمخلوقاته ومنها الانسان ومنحها بعضا من صفاته الكريمة والجميلة والبسها حللا فيها من البهاء والحب والفتنة والروعة ما يعجز عن وصفها الواصفون، واكتنز فيها الغذاء والدواء وكل اشكال الحياة. النظر الى البيئة من زاوية شرعية يوضحه لنا الباحث المهندس (م.ع.ح) فيقول : الاسلام والأديان السماوية الأخرى فسرت البيئة على انها خلقت مهيأة لتحقيق مصلحة الانسان والمخلوقات الاخرى وتوفير حاجاتها، وان الله تعالى خلقها (اي البيئة) بطريقة تفرض عليها التكامل والتعاون مع بعضها البعض مثلما هو الانسان وباقي المخلوقات، وفي الاسلام ترتبط رعاية البيئة بعلم السلوك، لكون الدين في حقيقته يعني السلوك القويم والخلق الحسن، وينظر الى الامور البيئية نظرة ود وحب، فجعل الحيوانات والطيور امما مثلما هي امم البشر، فيما يرى علماء الاخلاق المسلمون الكون (البيئة) على انه آية من آيات الله يتوجب على الانسان التفكر فيها، وانه نعمة تستوجب الشكر والمحافظة عليها والاستمتاع بعنصر الجمال فيها وتنميته.، ويستطرد الباحث قائلا : كل شئ في البيئة يظهر فيه بديع صنع الخالق، وقد وضع الفقهاء عددا من القواعد التي تنظم علاقة الانسان بالبيئة وعلى وفق مقولة (لا ضرر ولا ضرار) موضحا ان الركائز الإسلامية الأساسية لرعاية البيئة تعتمد على (التشجير والتخضير) ذلك لان الغرس والزرع حثت عليهما جميع الاديان السماوية ومنها الاسلام وكما ورد في الحديث الشريف: من نصب شجرة، فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر، فان له في كل شئ يصاب من ثمرها صدقة عند الله.

والركيزة الثانية تكمن في (العمارة والتثمير) ويأتي في المقدمة منها (احياء الأرض الموات) وتثمير الثروات وتنمية الموارد كما جاء في الحديث القدسي (من احيا ارضا ميتة فهي له)، ومن الركائز ايضا (النظافة والتطهير) لان (النظافة من الايمان) وكذلك الاغتسال والتطيب وحسن الهندام، اما الركيزة الرابعة فهي (المحافظة على الموارد) وكما ورد في القران الكريم (ولا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها)، والافساد هنا يكون بالإتلاف وتفويت المنافع او التلويث والإسراف او باشاعة الظلم والباطل والشر، والركيزة الخامسة والأخيرة هي : (المحافظة على البيئة من الإتلاف)، اذ نهى الاسلام عن الاتلاف البيئي للأحياء والنباتات والعمران سواء كان ذلك بدافع القسوة او الغضب او العبث او الإهمال او في العمليات الحربية.

مظاهر التلوث في البيئة العراقية

العمليات الحربية انتجت كميات هائلة من الملوثات السامة والخانقة

•لم تعد مظاهر التلوث البيئي في العراق معروفة لدى المختصين فيها حسب، بل ان الجميع يدركها ويعي مخاطرها ومع هذا لا تزال الناس تمعن في زيادة مساحات التلوث، وبغية الاطلاع عليها التقينا الباحث الدكتور (خ. ج. م) وطلبنا منه وصف هذه المظاهر فقال :

•شهدت البيئة العراقية خلال المدة الماضية تدهورا حادا في جميع عناصرها الأساسية، وان التدمير الذي حل بها ستستمر آثاره الضارة لسنين طويلة مقبلة، اذا لم تتخذ الإجراءات الجدية والسريعة لمعالجتها، وفي مقدمة ذلك تكثيف الجهود وعلى كل الصعد للتوعية والتعريف بالمخاطر البيئية المحدقة بنا، وتوفير قاعدة معلوماتية دقيقة ووافية بغية وضعها بين ايدي راسمي الخطط وصناع القرار في المجال البيئي من اجل صوغ معالجات واقعية ناجعة ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذها بدقة للمحافظة على الصحة العامة والبيئة ودرء مخاطر التلوث المدمرة.مشيرا الى ان أساس النجاح في هذا المضمار يعتمد على مدى القدرة على تنظيم علاقة متوازنة بين الانسان والبيئة وتفعيل دور البحث العلمي وتطبيق نتائجه في حماية البيئة وضمان تحقيق تنمية شاملة تحفظ التوازن بين عناصر النظم البيئية والموارد الطبيعية لانها جوهر البيئة. ومن اهم مظاهر تدهور البيئة العراقية :

•تجفيف الاهوار والمسطحات المائية جنوب العراق، والتي كانت تعد اكبر المسطحات المائية في العالم، الامر الذي الحق ضررا كبيرا بالبيئة والمناخ، والمظهر الاخر يتمثل في قطع اكثر من عشرة ملايين نخلة والاف الأشجار الاخرى، بسبب الحروب او التوسع الحضري، مما حرم البيئة العراقية من احدى اهم منظفاتها واتاحت المجال لزيادة مقادير التلوث بالغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. والمظهر الاخر، حرق كميات هائلة من النفط الخام ومشتقاته وكذلك الاطارات المطاطية في الجو مباشرة دعما للعمليات الحربية والتخريبية نتج عنها تدفق كميات هائلة من الملوثات السامة والخانقة والمزعجة، ناهيك عن استعمال الأسلحة الكيمياوية في عموم العراق ومنها اسود الكاربون واكاسيده والكبريت والنايتروجين المسببة لتلوث الهواء والتربة.

•اما المظهر الرابع : استعمال مواد تدميرية وكيميائية واسلحة ومعدات عسكرية ادى انتشارها وتناثرها الى تلوث بيئي خطر. ويواصل الباحث حديثه قائلا : الخامس تمظهر بدخول اكثر من مليوني سيارة الى العراق منذ ربيع عام ٢٠٠٣، وتقادم وسائط النقل المستعملة اصلا، واقتناء المولدات الكهربائية المنزلية على نطاق واسع، بسبب ازمة الكهرباء. كل هذا ادى الى تلوث البيئة بكميات هائلة من عوادم احتراق الوقود. ثم الجفاف وشحة الامطار وانخفاض مناسيب مياه الانهر افضى الى تقليص الرقعة الزراعية الخضراء مما اسهم في تفاقم ظاهرة التصحر وتزايد الغبار وعوامل التلوث البيئي. متزامنا مع تراجع الوعي والثقافة البيئية واتساع رقعة الفقر لتشمل اكثر من ٢٠ ٪ من سكان العراق بحسب المعايير العالمية واستمرار النمو السكاني المطرد وتدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع.قلنا له : ما الحلول الممكنة في الوقت الراهن ؟ قال : ضرورة الإسراع باعمار وتوسيع الاهوار والاهتمام بها بيئيا وسياحيا لتكون مصدر خير ورخاء للعراق، والقيام بحملة تشجير شاملة لزيدة المساحات الخضر من خلال غرس وزرع الأشجارالكبيرة والمعمرة والمثمرة منها للأسباب البيئية اولا وزيادة فرص انتاج الغذاء للناس ثانيا.

•وماذا بعد ؟

•ترشيد الموارد بصورة عامة والمياه خاصة في شتى المجالات وحمايتها من التلوث، وحل مشكلات الطاقة والوقود ووسائل النقل من خلال اجراء دراسات علمية واتخاذ خطوات عملية حقيقية لتقليل او منع الملوثات الناتجة عنها. وأخيراً.. معالجة حالات الفقر والبطالة وتنمية الوعي البيئي وتعزيز الشعور بالمسؤولية الاخلاقية والوطنية والانسانية تجاه البيئة.

تدهور الأرض وتصحرها

•بالماء تحيا الكائنات..وبه تحيا الأرض الموات ولعل الغيث احد مصادره الرئيسة فاذا انحبس حل الجفاف والتصحر والهلاك، وللتعرف على اسباب تدهور الأرض وتصحرها التقينا بالباحث الدكتور (ع.أ.م. ج) الذي حدثنا عنها قائلا : •لقد أدى الجفاف والكوارث المصاحبة له والتي ضربت الساحل الافريقي في ستينيات وبداية سبعينيات القرن المنصرم الى قيام الجمعية العمومية للامم المتحدة باصدار قرارها المرقم (٣٣٣٧) (د٢٩.) في كانون الاول من عام ١٩٧٤ الذي دعا الى عقد مؤتمر لمنظمة الامم المتحدة لبحث قضايا التصحر في عام ١٩٧٧ تمخض عنه وضع خطة عمل لمكافحته اسندت مسؤولية تنفيذها في جميع انحاء العالم الى برنامج الامم المتحدة، وعلى اثر ذلك عكف برنامج الامم المتحدة للبيئة على تقييم حالة التصحر في العالم من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٢، ظهر خلاله ان التصحر يزداد انتشارا وان الجهود المبذولة في مكافحته كانت دون المستوى المطلوب، ولم تكن ذات اثر فاعل بدرجة كافية لعدة عوامل منها : العوامل المؤسساتية والادارية والفنية وعوامل مالية.فيما قدرت الخسائر الناجمة عن التصحر وعلى مستوى العالم بحدود (٤٣,٣ بليون دولار اميريكي منها ٢٠,٩ بليون دولار في اسيا وحدها.ويبين الباحث : بان تفاقم اثار تدهور الاراضي وتصحرها بسبب الجفاف المتكرر، كان العنصر الرئيسي وراء هجرة المزارعين الى الاحياء الفقيرة واطراف المدن بحثا عن فرص حياة افضل، مكونين مجتمعات بائسة معرضة للامراض والكوارث الطبيعية، ومؤهلة للانخراط في العصابات الاجرامية والنزاعات المحلية، وفي ذروة الازمة ما بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٥، قدر عدد الاشخاص الذين تأثروا بتلك الاوضاع وبدرجة خطيرة بين ٣٠-٣٥ مليونا في ٢١ بلدا افريقيا تشرد منهم ١٠ ملايين انسان وصاروا يعرفون ب (اللاجئين البيئيين)، ولذلك قام مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ بمراجعة حالة التصحر في العالم واوصى بوضع اتفاقية دولية بشأن مكافحة التصحر، لقد اوضحت هذه الاتفاقية تعريفا للتصحر اتفق عليه على انه (تردي الاراضي في المناطق القاحلة وشبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والانشطة البشرية، كما جاء فيها ايضا : ان مقاومة التصحر تشمل انشطة تضمنتها خطة متكاملة تهدف الى التنمية المستعملة للاراضي وذلك للحد من ترديها واعادة تأهيل المتردية منها واستصلاح التي تصحرت، ولتحديد درجات التصحر وتقييمها اعتمدت معايير كمية لتعيين حالة التصحر ومعدله وخطره، وكذلك الخطر العام الناجم عنه ولمختلف المناطق التي تتعرض لهذه الظاهرة. وعن عوامل التصحر اوضح الباحث: بانها تشمل تدهور الغطاء النباتي بمختلف اشكاله كالرعي الجائر والقطع والتحطيب وسيادة النباتات غير المرغوبة، وتدني الحمولة الرعوية بشكل عام، وهناك عوامل ينعكس اثرها على التربة، كالانجراف والتملح والتصلد وتكوين القشرة السطحية للتربة وانخفاض مستوى خصوبتها وتجمع المواد السامة للنباتات، ويعتبر تدهور الغطاء النباتي والانجراف والتملح من العوامل الأساسية في حدوث التصحر، والعوامل الاخرى مساعدة. ويستدرك الباحث قائلا : من الجدير بالذكر ان التصحر لا يعترف بالحدود السياسية للدول، ولذلك، فان اية استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر لايمكن ان تكون ذات جدوى ما لم تراع البعد الاقليمي وضرورة التعاون مع الدول المجاورة وتنسيق الجهود من اجل ان يكون النشاط الوطني منسجما ومتماهيا مع الانشطة الاقليمية الاخرى، مشيرا الى ان هناك اهدافا عامة تعد أساسا لاستراتيجية مكافحة التصحر والتخفيف من اثار الجفاف والتي تشمل المحاور: زيادة انتاجية الأرض والماء والعمالة من خلال التوزيع الامثل لهذه الموارد وتحديد أولويات معقولة في الاستثمار، ومنع تردي الاراضي الرعوية وعكس مسار التصحر باعادة الانتاجية اليها وزيادة انتاج أعلاف المراعي، اما المحور الثالث فيعنى بتحسين نوعية البيئة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار الزراعي وتوجيه اهتمامهما للمحافظة على التربة والمياه، ويرتكز المحور الخامس على الحد من التعدي والزحف العمراني على الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن. اما المحور الاخير فينص على توسع استثمار القطاع العام في الأبحاث والإرشاد والبنية التحية.